

No. 50737

**Greece
and
Kuwait**

Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Government of the State of Kuwait on scientific and technological cooperation. Kuwait City, 20 January 2010

Entry into force: *4 October 2011 by notification, in accordance with article 11*

Authentic texts: *Arabic, English and Greek*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Greece, 30 May 2013*

**Grèce
et
Koweït**

Accord de coopération scientifique et technologique entre le Gouvernement de la République hellénique et le Gouvernement de l'État du Koweït. Koweït, 20 janvier 2010

Entrée en vigueur : *4 octobre 2011 par notification, conformément à l'article 11*

Textes authentiques : *arabe, anglais et grec*

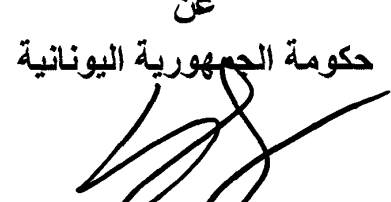
Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Grèce, 30 mai 2013*

3- تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ نفاذها وتجدد تلقائياً لمدة خمس سنوات أخرى ، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهائها قبل مرور ستة أشهر من تاريخ انتهاء المدة الأولية أو أية مدد لاحقة .

حررت هذه الاتفاقية في مدينة الكويت بتاريخ 5 صفر 1430 هـ الموافق 20 يناير 2010 ، من نسختين أصليتين باللغات اليونانية والعربية والانجليزية ولكل منهما ذات الحجية , وفي حال الاختلاف في التفسير ، يرجح النص الانجليزي .

عن
حكومة دولة الكويت

سعادة / خالد سليمان الجارالله
وكيل وزارة الخارجية

عن
حكومة الجمهورية اليونانية

سعادة / سبايديدون كوفيليس
وكيل وزارة الخارجية

المادة التاسعة

كل ما يتعلق بالنشاطات التعاونية بموجب هذه الاتفاقية , فان كل طرف متعاقد سوف يقوم وفقا لانظمتة وقوانينه باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين أفضل الظروف الممكنة لتنفيذها.

المادة العاشرة

لن تؤثر هذه الاتفاقية على صحة أو تنفيذ أي من الالتزامات الناجمة عن معاهدات دولية أخرى أو اتفاقيات يقوم بعقدها أي طرف متعاقد مثل عضوية الجمهورية اليونانية في الاتحاد الأوروبي .

المادة الحادية عشرة

1 - تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية باستيفانه لكافة الإجراءات الدستورية اللازمة لنفاذها .

2- يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين المتعاقدين وتدخل التعديلات حيز النفاذ وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة .

المادة الخامسة

النتائج العلمية والتكنولوجية وأي معلومات أخرى يتم التوصل إليها جراء النشاطات التعاونية وفقا لهذه الاتفاقية يتم الإعلان عنها أو نشرها أو الاستفادة منها تجاريا وذلك بموافقة الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة

يجوز توجيه الدعوة إلى العلماء والباحثين والخبراء التقنيين والمؤسسات من بلد ثالث أو من منظمات دولية ، وذلك بناءً على موافقة الطرفين المتعاقدين من أجل المشاركة في المشروعات و البرامج التي تنفذ بموجب هذه الاتفاقية . و يتحمل الطرف الثالث عادة تكاليف هذه المشاركة إلا إذا اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يخالف ذلك .

المادة السابعة

يعمل كل طرف متعاقد وفقا لأنظمتة وقوانينه على تأمين مساعدة مواطني الطرف المتعاقد الآخر المتواجدين على أرضه وإمدادهم بكل التسهيلات لانجاز المهمات المكلفين بها وذلك وفقا لبنود هذه الاتفاقية.

المادة الثامنة

أي خلاف يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية يتم تسويته وديا بين الطرفين المتعاقدين عبر القنوات الدبلوماسية .

أ- مجالات التعاون.

ب- مشروعات البحث العلمي والتكنولوجي المشتركة والمحددة التي يتم الاتفاق بشأنها من جانب السلطات اليونانية والكويتية.

ج- المؤسسات المسنولة عن تحقيق وتنفيذ المشروعات المشتركة والتي يشار إليها هنا بـ (الشركاء المتعاونون) ولاسيما الهيئات الحكومية والمراكز العلمية ووكالات البحث والتطوير والاتحادات العلمية وغيرها من الوحدات التنظيمية بما في ذلك الشركات العامة والخاصة.

د- الموارد المالية وظروف تمويل مشروعات البحث العلمية والتكنولوجية المشتركة.

هـ- قواعد وإجراءات تنفيذ المشروعات المشتركة.

ثانياً : تكاليف تبادل العلماء والباحثين والخبراء التقنيين والمختصين الناجمة عن هذه الاتفاقية فأنه يتم تغطيتها وفقاً للأسس التالية ما لم يتم الاتفاق على ما يخالف ذلك :

أ- يتحمل الطرف المرسل تكاليف النقل ذهاباً وإياباً بين البلدين .
ب- يتحمل الطرف المضيف تكاليف السفر داخل أرضه وكافة نفقات الإقامة , أي السكن والمخصصات اليومية وذلك وفقاً لأنظمة كل بلد .

ثالثاً : تقع مسؤولية تنفيذ هذه الاتفاقية على عاتق الأمانة العامة للبحث والتكنولوجيا في وزارة التعليم و التعليم المستمر والشؤون الدينية لحكومة الجمهورية اليونانية ، عن الجانب اليوناني ، وعلى عاتق وزارة التعليم العالي لحكومة دولة الكويت ، عن الجانب الكويتي (و المشار إليهما بـ هيئات التنفيذ).